المبحث الأول: تقنيات تقديم الاستشارة القانونية

في عالم يتسم بالتعقيد والتغير المستمر في التشريعات والقوانين، تصبح الاستشارة القانونية أمرا لا غنى عنه لضمان الامتثال للأنظمة والالتزام بالالتزامات القانونية. إن الاستشارة القانونية تمثل نافذة الفهم الأمثل للأمور القانونية والحقوق والواجبات المتعلقة بأنشطتنا اليومية، سواء كانت شخصية أو مهنية.

تتيح الاستشارة القانونية للأفراد والمؤسسات فهم المخاطر القانونية والاحتمالات التي يمكن أن تواجهها في مجموعة متنوعة من المواقف. إنها أيضًا وسيلة للتخطيط واتخاذ القرارات بناءً على أسس قانونية دقيقة. في هذا المقال، سنستكشف أهمية الاستشارة القانونية ودورها في توجيهنا نحو الامتثال للقوانين والمحافظة على حقوقنا ومصالحنا.

المطلب الأول: مفهوم الاستشارة القانونية

إن العالم القانوني معقد ويتطور باستمرار، ولذلك يصبح ضروريًا اللجوء إلى الخبراء القانونيين لضمان التوجيه الصحيح والحصول على المشورة الملائمة في مختلف المواقف. الاستشارة القانونية تمثل إجراءً ضروريًا للمساعدة في فهم القوانين والقواعد والالتزامات المتعلقة بالقضايا القانونية، وهي أداة تعزز من النزاهة والثقة في العلاقات الشخصية والمهنية.

لذلك نحتاج في كل زمان ومكان إلى من يقدم لنا الاستشارات القانونية المناسبة لأي موقف أو وضع ذو صلة بأي مجال من مجالات الحياة، على المستوى الشخصي أو المهني أو الاجتماعي أو الأسري، بهدف تلافي أي مشاكل قانونية محتملة ومعرفة الحقوق للمطالبة بها، والواجبات للالتزام بها.

الفرع الأول: تعريف الاستشارة القانونية

أولا/ تعريف الاستشارة لغة: تعني طلب المشورة من الغير، وتعني معرفة رأي الغير بخصوص قضية ما.

ثانيا/ التعريف القانوني للاستشارة: الرأي الذي يبديه أحد الخبراء إما كتابة أو شفاهة في موضوع معين.

والاستشارة عموما هي الرأي الذي يبديه حقوقي محترف بالنسبة لحالة نزاع أو إبداء رأي موضوعي في نازلة معينة، أو حالة واقعية استنادا لمقتضيات القانون اللازمة لحل الاشكاليات المتمخضة عنها.

فالاستشارة القانونية هي تقديم رأي قانوني من قبل مستشار قانوني إلى شخص أو مؤسسة بشأن مسألة قانونية معينة. يعتمد المستشار القانوني في رأيه على المعرفة القانونية والخبرة العملية لديه.

يمكن أن تكون الاستشارة القانونية شفوية أو مكتوبة. في الحالة الشفوية، يلتقي المستشار القانوني بالمستشير ويناقش معه المسألة القانونية. في الحالة المكتوبة، يرسل المستشار القانوني تقريرًا إلى المستشير يشرح فيه رأيه القانوني

ثالثا/ التعريف الأكاديمي للاستشارة: هي طريقة بيداغوجية تستعمل في حصص الأعمال الموجهة، لتدريب الطالب على استعمال فكره ومعارفه استعمالا منطقيا وعلميا، وهي كذلك وسيلة تسمح للطالب في أثناء دراسته وبعد تخرجه بالقدرة على تقديم الحلول المفترضة طبقا للقانون، لجميع المسائل القانونية التي

تعرض عليه، وقد تكون شفهية أو كتابية وتكون بطبيعة الحال قبل اللجوء إلى القضاء؛ لأنه إذا انعقد الاختصاص للقضاء يصبح هذا الأخير هو المختص بالفصل فيها بحكم، ولا يمكن للاستشارة أن تحل محل الحكم القضائي المتوقع. لكن يبقي المعني يقترب من توقع التطبيق الصحيح للقانون إذا كانت الاستشارة سليمة وصائبة.

تلعب الاستشارة القانونية دورًا مهمًا في حماية حقوق الأفراد والشركات. يمكن أن تساعد الاستشارة القانونية المستشير في اتخاذ قرارات قانونية سليمة، وتجنب الوقوع في المشاكل القانونية، وحماية حقوقه في حالة وقوع نزاع قانوني.

يمكن الحصول على استشارة قانونية من خلال الاستعانة بمحامي أو مستشار قانوني متخصص. هناك العديد من مكاتب المحاماة التي تقدم خدمات الاستشارات القانونية. يمكن أيضًا الحصول على استشارة قانونية من خلال بعض المؤسسات الحكومية أو الأهلية التي تقدم خدمات قانونية مجانية أو بأسعار رمزية.

الفرع الثاني: مواضيع الاستشارة القانونية ومهام المستشار

أولا – مواضيع الاستشارة القانونية

يمكن أن تكون الاستشارة القانونية في أي مجال من مجالات القانون، مثل القانون المدني أو القانون الجنائي أو القانون التجاري أو القانون الدولي.

ومن أمثلة الاستشارة القانونية:

– أن يطلب بنك معين من مستشاره القانوني معرفة حكم القانون في المسائل التي يعرضها عليه، ليعين له الوجه الصحيح الذي ينبغي أن يتصرف على مقتضاه حتى يتجنب المساءلة

– أن تطلب شركة تجارية معينة من محام معرفة حكم القانون بالنسبة لنزاع حاصل بينها وبين مجموعة العمال، لتتعرف على ما إن كان في مقدورها اللجوء للقضاء من عدمه، ومدى نجاعة مسعاها لو لجأت إلى القضاء.

ثانيا– مهام المستشار القانوني

يحق لأي شخص تقديم استشارة قانونية، ولكن قد لا يكون رأيه قانونيا موثوقا به. يُفضل الحصول على استشارة قانونية من شخص مؤهل، مثل المحامي أو المستشار القانوني.

في بعض البلدان، هناك قوانين تنظم تقديم الاستشارات القانونية. على سبيل المثال، في مصر، يُشترط أن يكون المستشار القانوني مرخصًا من نقابة المحامين.

حيث يكون على المستشار تبيان الحكم القانوني بوضوح ودقة بالغتين لطالب الاستشارة، لإحاطته علما بحقيقة المسألة والقضية المطروحة، ليتخذ المستشير ما يراه مناسبا وسليما وملائما له.

ويقدم المستشار خلاصة رأيه القانوني في المسألة بصورة موجزة ومختصرة ومركزة وبوضوح تام، أي إعطاء النتيجة المتوصل إليه دون التحاليل والتفصيلات الأخرى، ليعتمد عليها طالب الاستشارة فيما ينوي اتخاذه من مسلك كان بمثابة باعث على طلب الاستشارة.

أ- الشروط العامة التي يجب توافرها في المستشار القانوني:

- **الكفاءة القانونية:** يعتبر الشخص مستشارًا قانونيًا عندما يكون مؤهلًا لتقديم استشارات قانونية. يختلف تعريف الأهلية من بلد إلى آخر، ولكن بشكل عام يُشترط أن يكون المستشار القانوني حاصلًا على درجة اللسانس في الحقوق من كلية الحقوق، ثم يحصل على خبرة عملية في مجال القانون.

في مصر مثلا، يُشترط أن يكون المستشار القانوني مرخصًا من نقابة المحامين. يتم الحصول على الترخيص من خلال اجتياز امتحان المحاماة، والذي يُعقد مرتين في السنة.

- **الخبرة القانونية:** يجب أن يكون المستشار القانوني على دراية بالقوانين واللوائح ذات الصلة بالواقعة محل الاستشارة. إذ يجب أن يكون المستشار القانوني متخصصا في المجال القانوني الذي تتعلق به الاستشارة حيث يمكن أن تختلف القوانين من بلد إلى آخر، ومن مجال قانوني إلى آخر. لذلك، من المهم أن يكون المستشار القانوني متخصصا في المجال القانوني الذي تتعلق به الاستشارة.

- **المهارات القانونية:** يجب أن يكون المستشار القانوني قادرا على تحليل المعلومات القانونية وتقديم رأي قانوني موثوق به. حيث يجب أن يكون المستشار القانوني مستقلًا في رأيه القانوني، قادرا على تقديم رأي قانوني مستقل، غير متأثر بمصالحه الشخصية أو مصالح أي طرف آخر.

النزاهة والأمانة: يجب أن يكون المستشار القانوني مخلصا للمستشير وموضوعيا في رأيه حيث يلتزم المستشار القانوني بأخلاقيات مهنة المحاماة عموما، والتي تتضمن النزاهة والأمانة والموضوعية.

ب- أنواع المستشارين القانونيين"

المحامي: هو الشخص الذي يحصل على درجة البكالوريوس في الحقوق من كلية الحقوق، ثم يحصل على درجة الماجستير في القانون.

المستشار القانوني: هو الشخص الذي يحصل على درجة البكالوريوس في الحقوق من كلية الحقوق، ثم يحصل على خبرة عملية في مجال القانون.

المحامي الاستشاري :هو الشخص الذي يقدم استشارات قانونية في مجال معين من القانون.

حيث يساعد الحصول على استشارة قانونية من شخص مؤهل المستشير في اتخاذ قرارات قانونية سليمة، وتجنب الوقوع في المشاكل القانونية، وحماية حقوقه القانونية.

بالإضافة إلى هذه الشروط، هناك بعض الشروط التي يجب توافرها في المستشير، منها:

يجب أن يكون المستشير صادقًا وأمينًا في تقديم المعلومات للمستشار القانوني.

يجب أن يكون المستشير مستعدًا لتقديم جميع المعلومات ذات الصلة للاستشارة.

المطلب الثاني: أنواع الاستشارة القانونية

يمكن تصنيف الاستشارات القانونية إلى عدة أنواع، منها:

الفرع الأول: بحسب الهدف من الاستشارة القانونية.

أولا/ الاستشارة الوقائية:

وهي الاستشارة التي تهدف إلى منع وقوع مشكلة قانونية في المستقبل. على سبيل المثال، قد يطلب شخص استشارة قانونية قبل توقيع عقد عمل أو شراء عقار.

ثانيا/الاستشارة العلاجية: وهي الاستشارة التي تهدف إلى حل مشكلة قانونية قائمة. على سبيل المثال، قد يطلب شخص استشارة قانونية بعد وقوع حادث مروري أو نشوب نزاع مع شريك تجاري.

ثالثا/ الاستشارة الاستقصائية: وهي الاستشارة التي تهدف إلى جمع المعلومات القانونية اللازمة لاتخاذ قرار معين. على سبيل المثال، قد يطلب شخص استشارة قانونية بشأن القوانين واللوائح التي تنظم نشاطه التجاري.

الفرع الثاني: بحسب مجال القانون.

بالإضافة إلى هذه التصنيفات، يمكن أيضًا تصنيف الاستشارات القانونية حسب مجال القانون الذي تتعلق به، مثل:

أولا/الاستشارات القانونية المدنية: وهي الاستشارات التي تتعلق بالقانون المدني، مثل عقود البيع والشراء والإيجار والزواج والطلاق.

ثانيا/الاستشارات القانونية الجنائية: وهي الاستشارات التي تتعلق بالقانون الجنائي، مثل جرائم السرقة والقتل والاعتداء.

ثالثا/الاستشارات القانونية التجارية: وهي الاستشارات التي تتعلق بالقانون التجاري، مثل تأسيس الشركات وعمليات الاندماج والاستحواذ.

رابعا/الاستشارات القانونية الدولية: وهي الاستشارات التي تتعلق بالقانون الدولي، مثل عقود التجارة الدولية واستثمارات الأجانب.

الفرع الثالث: بحسب الموضوع.

الاستشارة القانونية قد تكون استشارة حيادية أو استشارة موجهة

أولا/الاستشارة الحيادية: الغاية من الاستشارة الحيادية هي توجيه طالب الاستشارة بخصوص المسائل والقضايا القانونية المطروحة، يقوم فيها المستشار بتحليل عام للعناصر المتعلقة بهذه المسألة أو القضية، تهدف الاستشارة الحيادية إلى تنوير المستشير بجميع النقاط الإيجابية والسلبية الخاصة بالمسألة أو القضية القانونية، أي تبيان جميع النقاط التي من الممكن أن تعود على المستشير بالمنفعة أو بالمضرة.

ثانيا/الاستشارة الموجهة: نكون بصدد هذه الاستشارة في حالة قيام نزاع بين طرفين أو أكثر أو نزاع يحتمل وقوعه مستقبلا، في هذه الحالة تكون الاستشارة أكثر عمقا، لا يكتفي فيها المستشار بتنوير المستشير فحسب، بل يبين فيها رأي القانون بدقة لترجيح كفة طالب الاستشارة أمام القضاء، يبرز فيها المستشار النتائج والآثار القانونية بخصوص المسألة المطروحة، وإيضاح ما يتعين فعله من قبل طالب الاستشارة لحصر آثار ذلك في أضيق نطاق.

تلعب الاستشارة القانونية دورًا مهمًا في حماية حقوق الأفراد والشركات. يمكن أن تساعد الاستشارة القانونية المستشير في اتخاذ قرارات قانونية سليمة، وتجنب الوقوع في المشاكل القانونية، وحماية حقوقه في حالة وقوع نزاع قانوني.

المطلب الثالث: أهداف وخصائص الاستشارة القانونية.

تلعب الاستشارة القانونية دورا مهمًا في حماية حقوق الأفراد والشركات. يمكن أن تساعد الاستشارة القانونية المستشير في اتخاذ قرارات قانونية سليمة، وتجنب الوقوع في المشاكل القانونية، وحماية حقوقه في حالة وقوع نزاع قانوني.

وتمكننا الاستشارة القانونية من الحصول على رأي قانوني متخصص حيث يعتمد المستشار القانوني في رأيه على المعرفة القانونية والخبرة العملية. يمكن أن يساعد رأي المستشار القانوني المستشير في اتخاذ قرارات قانونية سليمة.

كما يمكن أن تساعد الاستشارة القانونية المستشير في حماية حقوقه القانونية في حالة وقوع مشكلة قانونية. وتجنبنا الوقوع في المشاكل القانونية إذ يمكن أن تساعد الاستشارة القانونية المستشير في تجنب الوقوع في المشاكل القانونية من خلال تقديم النصح والإرشاد بشأن المخاطر القانونية المحتملة.

بالإضافة إلى توفير الوقت والمال :يمكن أن تساعد الاستشارة القانونية المستشير في توفير الوقت والمال من خلال تجنب اتخاذ قرارات قانونية خاطئة أو الدخول في نزاعات قانونية.

الفرع الأول: أهداف الاستشارة القانونية.

تعد الاستشارة القانونية مطلوبة في العديد من الحالات، مثل:

قبل اتخاذ قرار قانوني مهم. أو في حالة حدوث نزاع قانوني، أو في حالة الرغبة في التأكد من صحة إجراء قانوني معين. وكذلك في حالة الحاجة إلى تحليل أو تفسير نص قانوني معين. فهي تهدف الى:

- **الحصول على رأي قانوني متخصص:** يعتمد المستشار القانوني في رأيه على المعرفة القانونية والخبرة العملية. يمكن أن يساعد رأي المستشار القانوني المستشير في اتخاذ قرارات قانونية سليمة.
- **حماية الحقوق القانونية:** يمكن أن تساعد الاستشارة القانونية المستشير في حماية حقوقه القانونية في حالة وقوع مشكلة قانونية.
- **تجنب الوقوع في المشاكل القانونية:** يمكن أن تساعد الاستشارة القانونية المستشير في تجنب الوقوع في المشاكل القانونية من خلال تقديم النصح والإرشاد بشأن المخاطر القانونية المحتملة.
- **توفير الوقت والمال:** يمكن أن تساعد الاستشارة القانونية المستشير في توفير الوقت والمال من خلال تجنب اتخاذ قرارات قانونية خاطئة أو الدخول في نزاعات قانونية.

الفرع الثاني: خصائص الاستشارة القانونية.

تتميز الاستشارة القانونية بمجموعة من الخصائص، منها:

– **التخصص:** يجب أن يكون المستشار القانوني متخصصًا في المجال القانوني الذي تتعلق به الاستشارة. وذلك لأن القوانين تختلف من بلد إلى آخر، ومن مجال قانوني إلى آخر. لذلك، من المهم أن يكون المستشار القانوني على دراية بالقوانين واللوائح ذات الصلة بالواقعة محل الاستشارة.

– **الاستقلالية:** يجب أن يكون المستشار القانوني مستقلًا في رأيه القانوني. وذلك لأن المستشار القانوني يجب أن يقدم رأيًا قانونيًا موضوعيًا، غير متأثر بمصالحه الشخصية أو مصالح أي طرف آخر. الالتزام بأخلاقيات المهنة :يجب أن يلتزم المستشار القانوني بأخلاقيات مهنة المحاماة، والتي تتضمن النزاهة والأمانة والموضوعية.

– **الوضوح والاختصار:** يجب أن يكون رأي المستشار القانوني واضحًا ومختصرًا، حتى يتمكن المستشير من فهمه بسهولة.

– **الموضوعية:** يجب أن يكون رأي المستشار القانوني موضوعيًا، غير متأثر بآرائه الشخصية أو معتقداته.

– **الاحترافية:** يجب أن يتعامل المستشار القانوني مع المستشير بطريقة مهنية وأخلاقية.

– **السرعة:** في بعض الحالات، قد يكون من الضروري الحصول على استشارة قانونية في أسرع وقت ممكن.

– **التكلفة:** تختلف تكلفة الاستشارات القانونية من بلد إلى آخر، ومن مكتب محاماة إلى آخر.

– **اللغة:** في بعض الحالات، قد يكون من الضروري الحصول على استشارة قانونية بلغة معينة.

المطلب الرابع: منهجية تقديم الاستشارة القانونية.

تتضمن منهجية الاستشارة القانونية مجموعة من الخطوات التي يقوم بها المستشار القانوني لجمع المعلومات وتحليلها وتقديم رأي قانوني. تتمثل هذه الخطوات في الآتي:

الفرع الأول: المرحلة التحضيرية

1. جمع المعلومات

في هذه المرحلة، يقوم المستشار القانوني بجمع المعلومات من المستشير حول الواقعة محل الاستشارة. تشمل هذه المعلومات الوقائع والظروف والأطراف المعنية. يجب على المستشير أن يكون صادقًا وأمينًا في تقديم هذه المعلومات، حتى يتمكن المستشار القانوني من تقديم رأي قانوني موثوق به.

2. تحليل المعلومات

بعد جمع المعلومات، يقوم المستشار القانوني بتحليلها وتطبيق القانون عليها. يتضمن هذا التحليل تحديد القواعد القانونية ذات الصلة بالواقعة محل الاستشارة، وتفسير هذه القواعد، وتطبيقها على الوقائع.

الفرع الثاني: المرحلة التقريرية

1 . تقديم الرأي القانوني

في هذه المرحلة، يقوم المستشار القانوني بتقديم رأي قانوني للمستشير. يتضمن هذا الرأي بيانًا للقواعد القانونية ذات الصلة، وتفسير هذه القواعد، وتطبيقها على الوقائع، وعرض النتائج القانونية.

بالإضافة إلى الخطوات الثلاثة المذكورة أعلاه، قد يقوم المستشار القانوني ببعض الخطوات الإضافية، مثل:

تقديم النصح والإرشاد للمستشير: قد يقدم المستشار القانوني للمستشير النصح والإرشاد بشأن كيفية اتخاذ قرار قانوني سليم.

أ- إعداد المستندات القانونية: قد يقوم المستشار القانوني بإعداد المستندات القانونية اللازمة للمستشير، مثل العقود والمذكرات القانونية.

ب- تمثيل المستشير في المحكمة: في بعض الحالات، قد يمثل المستشار القانوني المستشير في المحكمة.

وتتضمن الاستشارة مثلها مثل أي موضوع قانوني (تحليل موضوع قانوني- تحليل نص قانوني- تعليق على حكم..) عنصرين وهما المقدمة والعرض، ولكنها تمتاز عن بقية المواضيع القانونية بمحتوى هذين العنصرين وبعنصر ثالث لا نجده عادة في بقية المواضيع هو الخاتمة.

المقدمة:

تشمل العناصر التالية:

- بيان الإطار العام للواقعة محل الاستشارة، وسرد وقائع الاستشارة بشكل موجز يتم من خلاله تقديمه في شكل قانونية.
- ربط الواقعة بالمقتضيات التشريعية.
- عرض الوقائع بشكل واضح وفق تسلسل الأحداث من الناحية الزمنية.
- بيان المشاكل القانونية.
- تقديم التقسيم الملائم وفق التقسيمات الصغرى.

العرض:

وفيه نستحضر النص أو النصوص القانونية، والآراء الفقهية والأحكام القضائية، وفي حالة ما إذا كانت هناك أراء فقهية أو شروط قانونية، نتطرق للرأي أو الشرط الأول المتوفر وربطة بالوقائع، مع ترك الشرط أو الرأي المفقود في الأخير.

الخاتمة أو الحل القانوني

هي اهم مراحل الاستشارة القانونية، وهنا نتطرق للحل النهائي بشكل مركز، نجيب من خلاله عن السؤال، فرأي المستشار هو حل واقتراح بخصوص الواقعة.

في الختام، تظهر الاستشارة القانونية كأحد أهم الأدوات التي تمكننا من التعامل بنجاح مع العديد من التحديات القانونية التي نواجهها في حياتنا اليومية. إن فهم القوانين والالتزام بها ليس مجرد واجب قانوني، بل هو أساس للنزاهة والثقة في العمليات القانونية والتجارية.

الاستشارة القانونية تمثل مفتاحًا للوصول إلى حلاً فعالًا وقانونيًا في مواجهة التحديات والنزاعات. إنها توفر لنا الفرصة للتخطيط الجيد واتخاذ القرارات المستنيرة، وتحمي حقوقنا ومصالحنا.

لذا، يجب أن نفهم أن الاستشارة القانونية هي استثمار في الحصول على مشورة مؤهلة تساعدنا في تحقيق النجاح والامتثال للقوانين. إنها أداة حيوية للأفراد والمؤسسات على حد سواء، وتلعب دورًا حاسمًا في بناء المجتمعات النزيهة والملتزمة بالقوانين. إذا أردنا العيش في عالم مستقر ومنظم، فإن الالتجاء إلى الاستشارة القانونية يجب أن يكون من أولوياتنا.